يعلن البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) عن تحقيق صافي أرباح بقيمة 901 مليون ريال قطري خلال الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2020

23 يوليو 2020، الدوحة – قطر: أعلن اليوم البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") والبنوك التابعة والزميلة ("المجموعة ") النتائج المالية للربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2020 حيث حققت خلاله المجموعة أرباحاً صافية بقيمة 901.2 مليون ريال قطري مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 والتي حققت فيها المجموعة 948.2 مليون ريال قطري.

أهم المؤشرات المالية الخاصة بمجموعة البنك التجاري مقارنة بنفس الفترة من عام 2019:

- **انخفض صافي الأرباح بنسبة 5.0% ليصل الى 901.2 مليون ريال قطري.**
- **ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 17.9% لتصل إلى 1,527.2 مليون ريال قطري.**
- **بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 23.5% بالمقارنة مع 29.9%.**
- **ارتفع إجمالي مخصّصات القروض ليصل الى 530.9 مليون ريال قطري، مسجّلًا زيادة بنسبة 3.5% من جرّاء زيادات الخسائر الائتمانيّة المتوقّعة المرتبطة بجائحة COVID-19. وتمّ تعويض ذلك بالمبالغ المستردّة، ما أدّى إلى انخفاض صافي مخصّصات القروض والسلف للعملاء بنسبة 48.1% ليصل الى 225.2 مليون ريال قطري.**

- **ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 1.8 % ليصل إلى 143.7 مليار ريال قطري.**
- **ارتفعت قروض وسلفيات العملاء بنسبة 1.5% لتصل إلى 87.0 مليار ريال قطري.**
- **جائزة التميز في القيادة في الشرق الأوسط لعام 2020 من يوروموني**

- **أفضل بنك في إدارة النقد في قطر للسنة الثالثة على التوالي وأفضل خدمة للمعاملات المصرفيّة في قطر من "آشيان بانكر".**
- **أفضل بنك تجزئة في قطر للسنة الرابعة على التوالي وأفضل منتج وخدمة للتحويلات الماليّة في آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا من "آشيان بانكر".**

صرح سعادة الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري قائلاً:

" من خلال سياسة الصحة العامة والتدابير الاجتماعية والاقتصادية، تواصل دولة قطر إظهار قدرتها على اجتياز التحديات المباشرة جرّاء تفشي وباء كوفيد-19، وهي تعمل على إرساء

الدعائم التي ستأسّس للمستقبل ما بعد كوفيد-19. وقد أقرّت بذلك وكالات التصنيف الدولية الرئيسيّة حيث أكّدت وكالة "موديز" على تصنيفٍ بمستوى ‘’AA3 لدولة قطر مع توقعات مستقرة، كما صنّفت "فيتش" دولة قطر بمستوى '\-AA\' مع توقعات مستقرّة، مشيدةً بالاستجابة القوية من قِبَل الحكومة للحدّ من التأثير المالي السلبي جراء وباء فيروس كورونا.

"بصفته من البنوك الرائدة في دولة قطر، يلتزم البنك التجاري بدوره في تقديم حلول عالميّة المستوى للقطاع الخاص، في حين يدعم الحكومة في مبادراتها الاقتصادية".

وأضاف **السيد / حسين إبراهيم الفردان، نائب رئيس مجلس الإدارة** قائلاً:
" لقد أدى وباء كوفيد-19 إلى التعجيل بالحاجة إلى الخدمات المصرفيّة الرقميّة، كما ثبّتَ قناعتِنا بأنّ التكنولوجيا في المعاملات المصرفية سوف تُغيّر الطريقة التي يتفاعل بها الناس في مختلف أنحاء العالم. وقد مكّنتنا استثماراتنا المبكرة في التكنولوجيا من إدارة أولوياتنا المتمثّلة في حماية صحة موظّفينا وعملائِنا ورفاهيّتهم، مع ضمان استمراريّة العمل في الوقت نفسه. لقد أتاح لنا التشغيل التلقائي لعملياتِنا الداخليّة وتقنياتنا المتعدّدة الاستخدامات نقل موظّفينا بسلاسة إلى العمل من المنزل بينما مكّنتنا المنصّات الرقمية الرائدة من خدمة عملائنا عن بُعد.

"إن خدمة (CB Pay) الخاصة بالتجار التي أطلقت مؤخرًا، وهي ميزة تمكّن العملاء من دفع ثمن السلع والخدمات عبر هواتفهم المحمولة، هي مثال آخر على كيفية استمرارنا في نشر حلول تقنيّة جديدة لدعم أنشطة وأعمال عملائنا خلال هذه الأوقات الصعبة بينما نتطلّع إلى الاستعداد بشكل أوسع نحو مستقبلٍ رقميّ بامتياز".

.

ارتفعت الإيرادات التشغيلية للمجموعة بنسبة 17.9% ليصل إلى 1,527.7 مليون ريال قطري خلال الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2020 بالمقارنة مع 1,294.9 مليون ريال قطري في نفس الفترة من عام 2019.

ارتفع صافي إيرادات الفوائد للمجموعة بنسبة 28.0% ليصل إلى 1,558.8 مليون ريال قطري خلال الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2020 بالمقارنة مع 1,217.9 مليون ريال

قطري في نفس الفترة من عام 2019. وارتفع صافي هامش الفائدة الى 2.4% خلال الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2020 مقارنة مع 2.0% في نفس الفترة من عام 2019. مع أن عائدات الأصول انخفضت، فإن الارتفاع في الهوامش يعود الى الإدارة الاستباقية لتكلفة التمويل في دولة قطر وتركيا.

انخفضت الإيرادات غير المتأتية من الفوائد للمجموعة بنسبة 17.4% لتصل إلى 519.3 مليون ريال قطري خلال الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2020 بالمقارنةً مع 628.8 مليون ريال قطري خلال نفس الفترة من العام الماضي. يعود الانخفاض العام في الإيرادات غير المتأتية من الفوائد بشكلٍ رئيسيٍ إلى حركة سلبيّة غير محقّقة بحسب سعر السوق لإيرادات الاستثمار والتداول نتيجةً للتقلّبات غير المسبوقة في الأسواق العالميّة.

تراجعت **إجمالي المصاريف التشغيلية** بنسبة 0.1% لتصل إلى 550.9 مليون ريال قطري خلال الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2020 بالمقارنة مع 551.7 مليون ريال قطري عن نفس الفترة من عام 2019.

انخفض صافي مخصصات مجموعة البنك التجاري مقابل القروض والسلفيات بنسبة 48.1 % ليصل إلى 225.2 مليون ريال قطري خلال الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 التي سجلت 433.7 مليون ريال قطري. وارتفعت نسبة القروض المتعثرة لتصل الى 5.0 % في الربع الثاني من العام 2020 بالمقارنة مع 4.9% عن نفس الفترة من عام 2019. كما وصلت نسبة تغطية القروض إلى 90.0% في الربع الثاني من عام 2020. يعود الانخفاض في صافي المخصّصات إلى المبالغ المستردّة الكبيرة في النصف الأول من 2020. وقد ارتفعت مخصّصات الخسائر الائتمانيّة المتوقّعة الأساسيّة بسبب تأثير COVID 19.

ارتفعت الميزانية العمومية للمجموعة بنسبة 1.8% في الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2020 حيث بلغ إجمالي الأصول 143.7 مليار ريال قطري بالمقارنة مع 141.2 مليار ريال قطري في يونيو 2019. ويظهر هذا الارتفاع بصورة أساسية في الاستثمارات والقروض والسلفيات.

ارتفع حجم القروض والسلفيات لعملاء مجموعة البنك التجاري بنسبة 1.5% ليصل إلى 87.0 مليار ريال قطري في الربع الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع 85.7 مليار ريال قطري في يونيو عام 2019. ويظهر هذا الارتفاع بشكل أساسي في الجهات التجارية والخدماتية.

ارتفعت الأوراق المالية الاستثمارية بنسبة 14.1% لتصل إلى 26.8 مليار ريال قطري خلال الربع الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع 23.5 مليار ريال قطري في الربع الثاني من عام 2019. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى زيادة السندات الحكومية.

ارتفعت ودائع عملاء المجموعة بنسبة 0.4 % لتصل إلى 77.7 مليار ريال قطري في الربع الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع 77.4 مليار ريال قطري في يونيو 2019. تعود الزيادة بشكلٍ رئيسيٍ إلى الودائع الجارية وودائع التوفير من جرّاء منتجات إدارة النقد والمنتجات الرقميّة المختلفة التي يقدّمها البنك لعملائه.

لقد أكّدت **كلّ وكالات التصنيف الثلاثة** أنّ تصنيفات البنك التجاري وتوقّعاته لا تزال "مستقرّة".

وعلق السيد / جوزيف آبراهام، الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك التجاري، قائلاً:

" لقد حقّق البنك التجاري أرباح مستدامةً من الأرباح في النصف الأوّل من 2020، وذلك على الرغم من بيئة الاقتصاد الكلّي الصعبة نتيجةً لجائحة COVID-19، ما يشكّل دليلًا على التنفيذ الناجح لخطّتنا الاستراتيجيّة الخمسيّة التي عزّزت أسس البنك ووضعتنا على أرضيّةٍ قويّةٍ تتيح لنا تجاوز البيئة الحاليّة.

"فقد ارتفع صافي الربح قبل الشركات الزميلة والضرائب بنسبة 42.0% فبلغ 1.2 مليار ريال قطري خلال هذه الفترة، مدعومًا بتوسّع صافي هامش الفائدة وانخفاض صافي مخصّصات القروض على الرّغم من ارتفاع إجمالي المخصّصات، حيث قمنا باحتساب المخصّصات بطريقة حذرة لأخذ تأثيرات COVID-19 بعين الاعتبار وارتفع صافي المخصّصات مستفيداً

من ارتفاع حجم المبالغ المستردّة. أمّا صافي أرباحنا المجمّعة فانخفض بنسبة 5.0% إلى 901.2 مليون ريال قطري في النصف الأوّل من 2020، حيث قاربنا محاسبة شركاتنا الزميلة مقاربةً حذرة.

"وارتفع صافي الإيرادات المتأتية من الفوائد بنسبة 28% فبلغ 1.6 مليار ريال قطري خلال النصف الأوّل من 2020 مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة، ما عوّض الانخفاضات في إجمالي الرسوم من جرّاء الإعفاءات المرتبطة بجائحة COVID-19، إذ تولّينا إدارة تكلفة التمويل لدينا بفعاليّة وزدنا نسبة ودائعنا المنخفضة التكلفة. وانخفض إجمالي إيرادات الرسوم وغيرها من الإيرادات بنسبة 17.4%، لا سيّما بسبب تقلّبات الدخل الاستثماري في الربع الثاني وإعفاءات الرسوم المرتبطة بجائحة COVID-19 في المعاملات المصرفيّة.

"أمّا الأرباح التشغيليّة فبلغت خلال النصف الأوّل من 2020، 1.5 مليار ريال قطري، مسجّلةً زيادة نسبتها 17.9% مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة، مدعومةً بتوسّع صافي هامش الفائدة ومبادرات تحسين التكلفة المستمرّة. وكان التركيز المستمر على الاستثمار في رقمنة عمليّاتنا الأساسيّة وأتمتها جزءًا لا يتجزأ من خطتنا الاستراتيجيّة الخمسيّة، ما مكّننا من التكيّف بسرعةٍ وسهولةٍ مع البيئة الجديدة خلال جائحة COVID-19، بالإضافة إلى تحسين قاعدة التكلفة لدينا. فانخفضت المصاريف التشغيليّة بنسبة 0.1% وسجّلت نسبة التكلفة إلى الدخل تحسّنًا بلغ 26.5% خلال النصف الأوّل من 2020 مقارنةً بنسبة 29.9% في الفترة نفسها من السنة السابقة.

"وارتفع إجمالي مخصّصات القروض خلال السنة بنسبة 3.5% إذ اعتمدنا مقاربةً حذرةً مع مراعاة تأثير COVID-19 على نماذج الخسارة المتوقّعة للاعتماد. وبشكلٍ عام، انخفض صافي مخصّصات القروض بنسبة 48.1% خلال النصف الأوّل من 2020 مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة بسبب زيادة المبالغ المستردّة خلال هذه الفترة.

"بلغت القروض والسلف 87.0 مليار ريال قطري في نهاية النصف الأوّل من 2020، بزيادة بنسبة 1.5% مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 0.4% فبلغت 77.7 مليار ريال قطري. ويستمرّ تركيزنا على الودائع المنخفضة التكلفة في تحقيق نتائج، مع نمو الودائع المنخفضة التكلفة بنسبة 11.4% خلال الفترة، ما يساهم في تحسين صافي هامش الفائدة.

"تأثّر الاقتصاد التركي بجائحة COVID-19، ما انعكس على أداء بنك الترناتيف خلال هذه الفترة. ففي حين سجّل البنك انخفاضًا في الأرباح بنسبة 33% على أساس الليرة التركيّة وذلك من جرّاء زيادة المخصّصات العامة في دفتر القروض بالعملة الأجنبيّة بسبب انخفاض قيمة العملة، سجّل صافي ربح قدره 38.5 مليون ريال قطري (النصف الأول من 2019: 64.2 مليون ريال قطري) خلال النصف الأول من 2020. وقد تأثّرت النتائج بالريال القطري بانخفاض قيمة الليرة التركيّة بنسبة 13.1%. وارتفعت ودائع عملاء بنك الترناتيف بنسبة 16.9% بينما ارتفعت القروض والسلف بنسبة 23.1% مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة.

"لقد كان تأثير حصتنا لدى الشركات الزميلة خلال النصف الأوّل من 2020 سلبيًا حيث قاربنا حساباتهم مقاربةً حذرة".

-انتهى-